

المطلب الثاني

أثر الدعم على ميزان المدفوعات

يمكن تتبع هذا الأثر من خلال العنصرين التاليين :

أولاً: تطور الصادرات والواردات وعجز الميزان التجاري خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٢م).

ثانياً: هيكل الواردات المصرية وفقاً للمجموعات السلعية

وفيما يلي تتبع لما سلف من واقع معطيات الموازنة العامة وحسابات الدولة.

أولاً: تطور الصادرات والواردات وعجز الميزان التجاري خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٢م).

١) يمكن تتبع تطور الصادرات والواردات وعجز الميزان التجاري وتأثير ذلك على

عجز ميزان المدفوعات من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (٧)

تطور الصادرات والواردات وعجز الميزان التجاري خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٢م)
القيمة بالمليار جنيه

السنة	الصادرات	الواردات	عجز الميزان التجاري	الواردات الغذائية	نسبة الواردات الغذائية إلى إجمالي الواردات	نسبة الواردات الغذائية إلى عجز الميزان التجاري
٢٠٠٠	١٦,٢٢٨	٤٨,٦٤٥	٣٢,٤١٧	١٢,٤٢١	٢٥,٥%	٣٨,٣%
٢٠٠١	١٦,٤٩٨	٥٠,٦٥٩	٣٤,١٦١	١٣,٣٥١	٢٦,٣%	٣٩,١%
٢٠٠٢	٢١,١٤٥	٥٦,٤٨٢	٣٥,٣٣٧	١٥,٨٧٢	٢٨,١%	٤٤,٩%
٢٠٠٣	٣٦,٨٣٢	٦٥,٠٨٣	٢٨,٢٦٠	١٦,٤٤٢	٢٥,٢%	٥٨,١%
٢٠٠٤	٤٧,٦٧٨	٧٩,٧١٦	٣٢,٠٣٨	١٨,٢٣٧	٢٢,٨%	٥٦,٩%
٢٠٠٥	٦١,٦٢٥	١١٤,٦٨٨	٥٣,٠٦٣	٢٣,٣١٣	٢٠,٣%	٤٣,٩%
٢٠٠٦	٧٨,٨٦٤	١٨٨,٤٨٤	٣٩,٦٢٠	٢٢,٧٦٥	١٩,٢%	٥٧,٤%
٢٠٠٧	٩١,٢٥٦	١٥٢,٥٨٦	٦١,٣٣٠	٣١,٤٢٥	٢٠,٥%	٥١,٢%
٢٠٠٨	١٤٣,٢٧	٢٨٧,٧١٧	١٤٤,٦٩٠	٤٩,٢٥٦	١٧,١%	٣٤%
٢٠٠٩	١٤٣,٥٨٩	٢٤٩,٩٦٧	١١٥,٣٧٩	٤١,٧٧١	١٧,٥%	٣٧,٩%
٢٠١٠	١٥٤,٥٨٠	٣٠٠,٣٦١	١٤٥,٥١١	٥٨,١٥٥	١٩,٣%	٣٩,٩%
٢٠١١	١٨٨,٣٥١	٣٧١,٤٤٥	١٨٣,٠٩٤	٨٩,٠١٧	٢٣,٩%	٤٨,٦%
٢٠١٢	١٧٨,٥١٢	٤٣٣,٦٩٨	٢٥٥,١٨٦	٩٩,٦٩٢	٢٢,٩%	٣٩%

المصدر: على حسن حمودة، التقييم الاقتصادي لقضية الدعم في مصر، مرجع سابق، ص ٨٩، بالاعتماد على الكتاب الإحصائي لعام ٢٠١٣م- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

ثانياً) هيكل الواردات المصرية وفقاً للمجموعات السلعية:

(١) بلغت جملة الواردات السلعية عام ٢٠٠٠م، ٥٠,٦٥٩ مليار جنيه ثم ارتفعت في عام ٢٠١٢م إلى ٤٣٣,٦٩٨ مليار جنيه بنسبة زيادة ٧٥٦,١١% عن عام ٢٠٠٠م وبمتوسط سنوي ٦٣%. وقد شكلت الواردات الغذائية الزراعية في عام

٢٠٠٠م ٢٥,٥٦٪ من إجمالي الواردات السلع الاستثمارية ١,١٨٪ والوقود ٣,٧٪. السلع الوسيطة ١,٤٩٪ أما من عام ٢٠١٢م فقد أصبحت الواردات الغذائية والزراعية المستوردة تشكل ٩,٢٢٪ من إجمالي الواردات. والسلع الاستثمارية ٧,١٠٪ والوقود ٥,١٨٪ والسلع الوسيطة ٩,٤٧٪. تزايدت قيمة الواردات الغذائية والزراعية المصرية من حوالي ٤,١٢ مليار جنيه عام ٢٠٠٠م إلى حوالي ٢٩٢,٩٩ مليار جنيه عام ٢٠١٢م بمعدل نمو سنوي قدر بحوالي ٦,٥٨٪ من متوسط قيمة هذه الواردات خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٢م، يتضح تطور قيم الواردات الغذائية الزراعية من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (٨)

تطور قيم واردات السلع الغذائية والزراعية خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٢ م
القيمة بالمليون جنيه

البيان	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
قمح	٢١٢٢,٦	١٧٠٧,٢	٢١٢,٧	٤٤٢٧,٩	٥٢٠٠,٩	٥٥٢٠,٨	٨٨١٩,٢	١١٥٠٩,١	٨٢٦٧,٦	١٢٢٥٢,٢	١٩٠٧٩,٢	٢٠٥٤,٤
دقيق قمح	٩,٢	١٥,٢	١٠,٦	٤,٦	٦,٢	٠,٤	٠,٢	١,٩	٧,٤	٨,٥	٨,٥	١٠,٥
الذرة	١٩٢٢,٥	٢٢٠١,٢	٢٦٢٣,٢	٢٢٢٤,٩	٢٩٦١,٢	٣١١٢,٧	٥٢٨٧,٢	٥٢٩٦,٩	٤٥٢٦,٥	٧١٥٤,٤	١٢٩٩٠,٨	١٢٥٢٦,٦
لحوم مبردة ومجمدة	٩٨٢,٢	٦٤٠,٢	١٠٢٠,١	١٢٢٧,٩	١٨٢٨,١	٢٨٤٩,١	٢٢٨٢,٢	٣٢٤٨,٥	٣٢١٠,٢	٥٧١٦,٧	٥٦٥٠,٠	٨٥٠٠,٨٥
ألبان منتجاتها الألبان	٦٢٥,٦	٦٥٢,١	٦٦٤,٩	٧٧٢,٢	١٠٧٢,٩	٧٩٤,٨	٧٤٨,٢	٦٨٢٤,٧	٢٦١٩,٦	٢٨٩٨,٢	٤٢٢٩,٨	٥١٥٢,٠
سكر مكرر	٧٨,٦	٢٢٦,٩	٢٥٢,٤	١٧٠,٩	٢٨١,١	١٢٢,٨	٢١٥,٧	٤١٢,٢	٣١٥,١	٤٩٢,٤	٤٥٩,٠	٦٨٧,٠
واردات زراعية أخرى	٦٧٠٨,٥	٧٩٢٥,١	٨٢٢٧,٧	٩٢٩٧,٥	١٠٦٩٨,٨	١٠٣٢٤,٨	١٢٠٧١,٧	٢٥٨٥٢,٢	٢٤٦١٥,٢	٢٩٠٦١٢	٤٦٠٦٠	٥٢,٢٤
إجمالي الواردات الزراعية	١٢٤٢١,٢	١٣٢٥١	١٥٨٧٢,٧	١٨٢٢٧	٢٢٣١٢,٤	٢٢٧٦٥	٣١٤٢٥,٧	٤٩٢٥٦,٦	٥٨٠١٥٥	٨٩٠١٧	٩٩٠٦٩٢	٩٩٠٦٩٢

المصدر: على حسن حمودة، التقييم الاقتصادي لقضية الدعم في مصر، مرجع سابق، ص ٩١، وجمعت وحسبت من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، القاهرة. أعداد مختلفة.

نتيجة البحث الثاني

- أعود لسؤال هذا البحث: هل هناك أثر لمخصصات الدعم على كل من عجز الموازنة واختلال ميزان المدفوعات المصري؟ وإن كانت الإجابة بنعم، فما هو هذا الأثر ونسبته المئوية؟ وهل يصلح إلغاء سياسة الدعم اختلال ميزان المدفوعات وعجز الموازنة؟.

- خصصت المطلب الأول لمناقشة: الدعم وعجز الموازنة: {دعم السلع الغذائية- دعم البترول- دعم الكهرباء}
- خصصت المطلب الثاني لمناقشة: الدعم وميزان المدفوعات، من خلال بحث: أولاً: تطور الصادرات والواردات وعجز الميزان التجاري خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٢م).

ثانياً: هيكل الواردات المصرية وفقاً للمجموعات السلعية.

وذلك بهدف عرض الآثار الاقتصادية المترتبة على سياسة الدعم المطبقة حالياً في مصر، وتوضيح مدى مساهمة سياسة الدعم في كل من عجز الموازنة العامة للدولة وعجز ميزان المدفوعات وقد تم التوصل إلى الآتي:

١- أن مطالبة البعض بإلغاء سياسة الدعم وحصره في أضيق الحدود اتجاه مبالغ فيه لأنهم يحملون الدعم وحده مسؤولية العجز بينما يشير الواقع إلى أن الدعم ما هو إلا أحد أسباب العجز، فعلى الرغم من مساهمة سياسة الدعم بنسبة ليست بالقليلة في عجز الموازنة إلا أنه من الخطأ تحميل الدعم وحده مسؤولية عجز الموازنة، بل يتطلب الأمر ضرورة إعادة النظر في كل مكونات الموازنة العامة بحيث يتم ترشيد النفقات العامة